اقتصاد

«المركزي» مهتم بنشر ثقافة الإيداع بالدولار من خلال رفع الفائدة

محمد راكان مصطفى

ارتفع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية بنحو ٥,٦٪ خلال الأسبوع الماضي في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء»، حيث تداولت الأوساط التجارية أسعاراً بدأت بـ٤٤٧ ليرة كحد أعلى في دمشق يوم السبت الماضي، وصولاً إلى ٤٧٢ ليرة في إغلاق الخميس، أمس الأول، بعد أن لامس ٤٧٥ ليرة في وقت سابق من اليوم نفسه، وذلك وفقاً لما تنشره بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» المشكوك في دقة مصادرها، لكونها لا تعلن عنها.

ورسمياً ارتفع سعر التدخل إلى ٤٦٠ ليرة وسعر الحوالات الشخصية إلى ٤٢٠ ليرة سورية حتى الخميس الماضي، وفق آخر بيانات ونشرات أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

وحدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٤٣٢,٧٤ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٣٢,٨٤ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة يوم الخميس الماضي، كما حدد سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٤٢٠ ليرة سورية. علماً بأن نشرة أسعار الصرف الصادرة بداية الأسبوع الماضي حددت سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٤٠٢,٧٩ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٠٣ ليرات كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة، و٣٧٤ ليرة للحوالات الشخصية.

ويبدو أن مصرف سورية المركزي يعمل على جذب الكتلة النقدية المتداولة بالقطع الأجنبي عبر رفع معدلات الفائدة المصرفية على ودائع القطع الأجنبي في المصارف العاملة في سورية، حيث كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ«الوطن» عن وجود دراسة يقوم بها المصرف حالياً لرفع نسب الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية والتي ممكن أن تصل على الودائع بالدولار إلى نحو ٥٪ مضافة إلى معدل الليبور (الفائدة بين المصارف)، علماً بأن الحد الأعلى للفائدة المعمول فيه حالياً في المصارف العاملة في سورية هو ٢٪ مضافة إلى معدل الليبور للودائع بالدولار الأميركي، و١٪ مضافة على معدل الليبور للودائع باليورو.

وحسب موقع «غلوبال رات» المختص بنشر أسعار الفائدة العالمية، فقد بلغ معدل الليبور على الدولار الأميركي يوم الخميس الماضي نحو ٠,٣٧٥٪ لليوم واحد، ويتخطى ١,٢٪ للعام الواحد. وبالنسبة لليورو، بلغ معدل الليبور نحو ٠,٣٩٪ لليوم الواحد وينخفض إلى ما دون ٠,٠١٪ للعام الواحد.

وهذا يعني أن الفوائد المتوقعة على ودائع الدولار الأميركي في المصارف العاملة في سورية ستتخطى ٦٪ وستقترب من هذا المعدل للودائع بالليورو.

ويهدف المصرف المركزي من هذه الخطوة التوقعة، حسب دراسته، إلى نشر وتشجيع ثقافة الإيداع بالعملة الأجنبية بين المواطنين.

وبيّن المسؤول المصرفي لـ«الوطن» أن هذا الدراسة تأخذ بالحسبان وضع السوق المحلي إضافة إلى أنه تم لحظ الفوائد التي تمنحها المصارف في دول الجوار على الودائع بالعملة الأجنبية، مبيناً أن هذا الإجراء يتماشى مع توجيه مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي للمصارف العامة بتشجيع المواطنين على الإيداع بالليرة مقابل فوائد مرتفعة، وخاصة أن آخر تعديل طرأ على أسعار الفائدة للودائع بالقطع الأجنبي كان بالقرار رقم ٧٤٧/م ن/ بـ٤ بتاريخ ٢٠١١/٧/١٨. يشار إلى أنه في عام ٢٠١٥ منح قرار مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي هوامش للمصارف برفع الفوائد على الودائع لأجل وقضى بتعديل الفوائد التي كانت محددة على الودائع لجهة منح المصارف حرية رفع تلك الفوائد على الودائع لأجل لأكثر من سنة إلى نسبة لا تتجاوز ٢٠٪، وذلك بعد أن أعطى مجلس النقد والتسليف هامش حرية للمصارف برفع الفوائد بنسبة ١٠٪ عن النسبة المعمول بها.

«التموين» تدرس حصر التسعير بالوزارة فقط.. والإفراج عن البضائع في الميناء مشروط بالصك التسعيري

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مصدر مطلع في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بانخفاض في عدد طلبات التسعير في الوزارة بعد صدور قرار مؤونة الاستيراد، فمن كان يتقدم بـ١٠ طلبات تسعير في الشهر أصبح يتقدم بطلب واحد فقط حالياً.

وفيما يخص آلية التسعير الجديدة التي كثر الحديث عنها في أروقة الوزارة، علمت «الوطن» أنها تعتمد على حصر التسعير في مديرية الأسعار بالوزارة وإيقاف التسعير من دوائر الأسعار في المديريات وهو ما سيرتب قدوم التجار من المحافظات إلى الوزارة لتسعير سلعهم، وفيما يتعلق بالمواد المستوردة تتجه الآلية إلى عدم الإفراج عن البضاعة من الإدارة العامة للجمارك قبل صدور الصك التسعيري للمادة وهو ما يعني زيادة إقامة هذه البضائع المستوردة في الميناء وزيادة تكاليفها.

ولكن هذا الأمر لم يرق للتجار -بحسب مصدر في التموين- الذين رأوا في العملية زيادة في روتين طلبات التسعير وترتب أعباء مالية وتكاليف ورسوماً إضافية على البضاعة جراء تأخرها في المستودعات ريثما يصدر الصك السعري ويتم الإفراج عن البضاعة، ما يؤدي إلى إضافة هذه التكاليف الإضافية وتحميلها على السلع وبالتالي زيادة في السعر يدفعها المستهلك في النهاية وهو ما يسهم في خلق إضافات جديدة على أسعار المواد من دون أن يكون هناك مبرر موضوعي من اتباع هذه الآلية، كما أنها تتطلب قدوم التجار من مناطقهم إلى وزارة التجارة الداخلية لتسعير موادهم وبالتالي زيادة الأعباء والسفر والإقامة.

وبحسب المصدر فإن قرارات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الأخيرة سيكون لها أثر في زيادة أسعار المواد والسلع في الأسواق المحلية خاصة القرار ٧٠٣ الخاص بمؤونة الاستيراد، لكونه يرتب على التاجر دفع ثمن المواد مرتين قبل أن يعود ويسترد قيمة ما دفعه لدى المصرف بعد توريد المواد وبالتالي انخفاض رغبة العديد من التجار عن استيراد المواد والسلع وفي المحصلة انخفاض العرض من السلع أمام الطلب في الأسواق وهو مناخ ملائم لارتفاع الأسعار وارتفاع قيم وهوامش الأرباح التي يحصلها الباعة والتجار في ظل انخفاض المنافسة بين الباعة إضافة لعمليات الاحتكار التي قد تحدث جراء قلة عدد الموردين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عضو اتحاد غرف الصناعة بشار حتاحت أن مثل هذا القرار لن تكون ثماره إيجابية سواء لجهة الحفاظ على استقرار الأسعار في السوق المحلية أم لجهة الحفاظ على الليرة السورية، وأن هذا القرار يندرج ضمن حالة تخبط وعدم وجود رؤية واضحة لدى المعنيين بالقرار الاقتصادي وأن المشكلة الأساس هي عدم استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، والأهم من قرارات كهذه هو إيجاد آلية فعلية لتثبيت أسعار صرف الليرة أمام الدولار، وعندها يمكن وضع آليات تسعير مناسبة.

وبين أن القرار ٧٠٣ إضافة إلى أنه نص على وضع قيمة المواد المستوردة بالليرة السورية لدى أي مصرف سوري يتعامل مع المصرف المركزي نص أيضاً على إغلاق كل السلف القديمة للتاجر طالب الرخصة وهي كلها أعباء إضافية على التاجر تحد من نشاطه وقدرته على تأمين الموارد وتوريدها للسوق المحلية.

وزير الصناعة يقارن أسعار الإسمنت بين سورية ودول الجوار والنية رفعها

الوطن

كشف وزير الصناعة كمال الدين طعمة لـ«الوطن» عن وجود قروض وتراكمات مالية بمليارات الليرات السورية تعود لسنوات سابقة، تحاول الوزارة قدر الإمكان تلافيها، فعلى سبيل المثال لا الحصر تعاني المؤسسة العامة للصناعة النسيجية والمؤسسة العامة لتسويق وحلج الأقطان تراكمات وقروضاً مالية منذ سنوات لم تحل، وقد وصلت القروض المترتبة عليهم إلى أكثر من ٦٥ مليار ليرة سورية.

مبيناً أن هناك خطة مالية لتسديد القروض المترتبة عليهم، كما تعمل الوزارة حالياً على توجيه الشركات والمؤسسات المتوقفة كافة للبدء بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودفاتر الشروط لإعادة تأهيلها لتكون جاهزة للبدء بالتنفيذ حال تحسن الوضع الأمني وتوفر السيولة اللازمة لذلك.

ولدى سؤال الوزير عن قدرة الوزارة على حل جميع التراكمات السابقة وحالات الخلل التي رافقتها على مدار سنوات إضافة إلى محاربة الفساد، أجاب: «إن الغاية الرئيسية من تقييم الإدارات تقييماً صحيحاً ليست تغيير المديرين. إذ كشفت هذا الاجتماعات عن خلل يجب إصلاحه». مؤكداً أن الوزارة تعمل بكل طاقاتها لتلافي حالات الفساد والخلل في مؤسساتها.

وأوضح الوزير أن الخلل موجود في جميع الإدارات ولكن تبقى لمدير الشركة.

وعن ابتعاد الوزارة عن تطبيق الإصلاح الإداري على الجهات التابعة لها قال: «الوقت الحالي يتطلب أن تكون الحلول آنية وحسب الأولوية. مثلاً مادة غذائية غير متوافرة بالأسواق فيتم اتخاذ قرار فوري لمعالجة ذلك. أما الحلول على المدى الطويل فهي مؤجلة نوعاً ما بسبب الأزمة وتداعياتها».

مضيفاً: إن «الوضع المالي والظروف الاقتصادية بشكل عام تدفع الحكومة إلى اتخاذ حلول إسعافية. وهذا لا يعني أن ليس هناك إصلاحات داخلية مستمرة. لكننا لسنا بصدد هيكلة المؤسسات وإحالتها إلى شركات قابضة مثلاً».

وعما يتم تداوله عن نية الوزارة رفع سعر الإسمنت أكد أن «سعر الإسمنت اليوم في لبنان بين ٥٥ و٦٠ ألف ليرة للطن الواحد وفي تركيا بحدود ٥٥ ألف ليرة وفي مصر ٤٤,٥ ألف ليرة، بينما نبيعه في سورية بـ٢٥ ألف ليرة مع نسبة الربح ٣٪».

وأضاف: «لذلك يتم تهريب الإسمنت السوري إلى لبنان، وعليه نعمل اليوم في إطار تصحيح سعر مادة الإسمنت في سورية».

مؤكداً أنه «ما زلنا ندعم المواطن ومؤسسات التدخل الإيجابي. فعلى سبيل المثال ربح كيلو غرام السكر لا يتجاوز ٥ ليرات سورية لأنه يباع للمواطن بسعر ١٧٥ ليرة سعر على حين يباع في السوق بـ٢٥٠ ليرة، وهنا ينسحب أيضاً على حال الألبسة القطنية».

بنسب مختلفة من مؤسسة لأخرى. مبيناً أن الشركات هي وحدات مالية وإدارية مستقلة إدارياً ومالياً، بمعنى أنه يحق لمدير الشركة إجراء مناقصة ولا يحق لمدير المؤسسة أن يقبل أو يرفض هذه المناقصة مثلاً لأنها من صلاحيات مدير الشركة باعتباره صاحب القرار وهو يتحمل مسؤولية قراره والمؤسسة دورها إشراف ورقابة ومتابعة تنفيذ، علماً أن هذا لا يتعارض مع أن مدير المؤسسة عليه مسؤولية أيضاً، لكن المسؤولية الكبرى

استيراد ٢٥,٦ مليون كيلو حليب و٩,٤ ملايين كيلو لحمة في ٢٠١٥

الوطن

كشف مدير الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة حسين السليمان عن تصدير نحو ٣٢ ألف رأس غنم خلال العام الماضي (٢٠١٥) على حين تم استيراد ما يزيد على ألفي رأس.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين السليمان أن عدد بكاكير الأبقار الحوامل المستوردة خلال العام ٢٠١٥ بلغ ١٩٠ بكيرة، وبلغ إجمالي العجول المستوردة ما يزيد على ١١ ألف عجل. كما تم تصدير ٣ خيول واستيراد ١ فقط، إضافة إلى تصدير ١٢ رأس ماعز، واستيراد ١٧ ألف صوص فروج بعمر يوم واحد.

أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية أوضح السليمان أنه تم استيراد ما يزيد على ٢٥,٦ مليون كيلو غرام من الحليب ومشتقاته خلال العام ٢٠١٥، على حين تم تصدير ما يزيد على ١١ مليون كيلو غرام.

كما تم استيراد معلبات بوزن يزيد على ١٤,٧ مليون كيلو غرام وتصدير ما يزيد على ٥٠٠ ألف كيلو غرام، وبلغ إجمالي اللحوم الحمراء المجمدة ما يزيد على ٤,٤ ملايين كيلو غرام، ولحوم بيضاء مجمدة ما يزيد على ٥ ملايين كيلو غرام، وتم استيراد ١٢٣٠ صندوق بيض تفقيس بياض، و٩٦٦ صندوق بيض تفقيس فروج، وتم تصدير أكثر من ٢٦٠ ألف كيلو غرام أمعاء مملحة و٤,٥ ملايين كيلو غرام جلود على حين تم استيراد ما يقارب مليون كيلو غرام جلود.

وأوضح السليمان أن عدد الاختبارات التي تم تنفيذها في المخبر المركزي خلال العام ٢٠١٥ وصل إلى ١٠٩٦٦ اختباراً و٧٣٦٥ اختباراً في المحافظات، ووصل عدد الاختبارات في قسم أمراض الدواجن في المخبر المركزي ٣١٩٣ اختباراً و١٨٣٧٢ اختباراً في مخابر أمراض الدواجن في المحافظات.

وعن عمل قسم الأمراض المعدية في المديرية خلال عام ٢٠١٥ بيّن السليمان أنه تم توزيع ما يزيد على ٢٥,٤ مليار لقاح وقائي من أصل المخطط له والبالغ ٤٩ ملياراً بنسبة تنفيذ وصلت إلى ٥٢ بالمئة.

وأشار إلى أن المستوصفات البيطرية التابعة للمديرية قامت بما يزيد على ٢٤٦ مليون معالجة سريرية خلال العام ٢٠١٥، كما تم توزيع أكثر من ٧ ملايين جرعة لقاح مستوردة وموزعة في المحافظات، على حين تم توزيع ما يزيد على ١٨,٥ مليون جرعات لقاح منتجة وموزعة محلياً.

١ بالعشرة آلاف حصة سورية من تجارة العالم في ٢٠١٥ بسبب الأزمة والحصار

«هيئة الصادرات»: مطلوب نافذة واحدة وهيئة ضمان وبنك لتمويل التصدير

الوطن

كشفت البيانات الأخيرة لهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، انخفاض قيمة التجارة الخارجية السورية إلى ٠,٢٪ (٢ بالألف) من إجمالي قيمة التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ و٢٠١٥، وقد بلغت حصة التجارة الخارجية السورية من التجارة العالمية ٠,٠١٪ (١ بالعشرة آلاف) خلال العام الماضي (٢٠١٥).

وبررت الهيئة هذا الواقع في دراستها الأخير، باستمرار ظروف الأزمة السورية الناتج الممكن الوصول إليه إضافة إلى تأثير الصدمات الخارجية الناتجة عن العقوبات الاقتصادية وعدم توافر الكميات المناسبة للتصدير لقلة الإنتاج ولظروف النقل مع تراجع في القدرة على الاستيراد بنفس الوقت، مبينة أن العوامل الاقتصادية والسياسية تحول دون تحقيق النمو الشامل والمستدام.

وترى كذلك من خلال بيانات الاستيراد والتصدير والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٥ أن درجة انكشاف الاقتصاد السوري انخفضت بشكل واضح فبعد أن كانت تشكل ٤٣,٨٪ عام ٢٠١٠، أصبحت اقل من ١٧٪ في عام ٢٠١٥ وعزت هذا التراجع إلى تأثير الأزمة الحالية التي تشهدها سورية في التجارة الخارجية.

وأشارت الهيئة من جانب آخر إلى الانخفاض الكبير في قيم معدل التبادل التجاري الذي تراجع منذ عام ٢٠١٠ بشكل مستمر نتيجة الاختلالات وتزايد عبء المديونية والعقوبات الدولية المفروضة على سورية وقد وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠١٣ إذ بلغت ما يقارب ٤١,٤٪ قبل أن تشهد بعض التحسن في الأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ حيث وصلت إلى ما يقارب ٥٩٪ وذلك نتيجة الزيادة الملحوظة المسجلة في مستويات الإنتاجية خاصة في قطاع الزراعة الذي يسهم بنحو ثلث الناتج حيث زاد إنتاج بعض المحاصيل بنحو أربعة أضعاف مستويات إنتاجيتها السابقة.

اتجاه إجباري

ودعت الهيئة العامة لدعم وتنمية الإنتاج والصادرات إلى ضرورة تطوير الصناعات الزراعية لتتمكن من تصنيع فائض المنتجات الزراعية واستكمال برامج تسويق المنتجات الزراعية وتحسين قدرة هذه المنتجات على المنافسة من حيث الجودة والنوعية والتكلفة والدافع لذلك هو الارتباط القوي بين قطاع التجارة الخارجية والقطاع الزراعي.

وخلصت الهيئة إلى هذه النتيجة من خلال تحليل التجارة الخارجية للعام الماضي (٢٠١٥)، إذ بينت نتائجه أن العلاقة بين قطاع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي تدعو إلى ضرورة زيادة نسبة الصادرات الصناعية والعمل على تغيير بنية الصادرات السورية وتنويعها من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات لتطوير القاعدة الإنتاجية وتحديثها عبر نقل التكنولوجيا العالمية والاستفادة من خبراتها في هذا المجال من تسهيل لإجراءات استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وإزالة القيود المفروضة عليها بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الداخلية والتصدير إلى الأسواق الخارجية، حيث إن ظاهرة نقص الإنتاج الصناعي تنعكس بشكل سلبي على التجارة الخارجية، ويقلل من مقدار السلع المعدة للتصدير ويزيد الطلب على الاستيراد من السلع الأجنبية.

ولفتت إلى معاناة الميزان التجاري السوري من عجز ناتج عن عدم قدرة الصادرات السلعية على تغطية المستوردات السلعية التي ترجع إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وانخفاض مرونة المستوردات من السلع الوسيطة والاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية. وأظهرت المؤشرات بحسب الهيئة أن تجارة سورية الخارجية تعاني خللاً واضحاً إذ تميزت التجارة الخارجية بتركز سلعي في جانب الصادرات يناظره تركز سلعي في جانب المستوردات ومن ثم سلع أولية زراعية أو استخراجية في جانب الصادرات مقابل سلع استهلاكية

واستثمارية في جانب المستوردات أدى ذلك إلى ربط الاقتصاد الداخلي بالمؤثرات والمتغيرات العالمية المتعلقة بالعرض والطلب من هذه السلع.

وأشارت الهيئة في دراساتها التحليلية إلى عدم استقرار الدخل من الصادرات إذ لا بد من أن يكون هناك درجة من النمو في الدخل في الأجل الطويل حيث ترى أن درجة استقرار الدخل من الصادرات تتوقف على نوع السلعة أو السلع المصدرة وقد جاءت الآثار المتبادلة بين هيكل الإنتاج والصادرات، مؤكدة استجابة الصادرات للمتغير النفطي وبما يؤكد أهمية القطاع الاستخراجي كقطاع له وزن نسبي عال في الصادرات السورية وترى أيضاً أن القيمة المضافة التي تحققها الصادرات السورية تنخفض مقارنة بالقيمة المضافة المستوردة ومن ثم فإن ربحية الاقتصاد السوري كانت متواضعة خلال فترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤ وزيادة نسبة التركز في هيكل الصادرات السورية ثم انخفاض في القدرة التنافسية والقدرة على تحويل هيكل الإنتاج استجابة للتغيرات العالمية وضيق مجال تسويق السلع حيث إن الاعتماد على سوق واحد أكثر خطورة من الاعتماد على تصدير سلعة واحدة لعدة أسباب أهمها احتمال بطء معدل نمو الطلب وضعف القدرة على المساومة واحتمال التعرض للضغط السياسي.

وأشارت إلى العديد من الفرص الواعدة غير المستغلة في السوق العالمية وفق المعطيات المختلفة والمتنوعة ظهر ذلك من مؤشر التوافق التجاري مع الشركاء المقترحين وأن إعادة تأهيل الاقتصاد السوري شرط أساسي لمواجهة التحديات التي تفرضها جماعات الضغط الاقتصادية الدولية، فالاقتصاد القادر على النمو والمنافسة في الأسواق الدولية هو وحده المؤهل والقادر على مواجهة الآثار السلبية لهذه الجماعات.

وكشفت الأثر السلبي في القدرة على تعزيز احتياطات النقد الأجنبي والأوضاع المالية الناتج عن تقلبات أسواق السلع الغذائية والصدمات الخارجية المترتبة عن ذلك وقد شكلت تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء مخاطر أساسية شكلت تهديداً على النتائج الإيجابية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتشغيل ومؤشرات الفقر والأمن الغذائي التي تم إحرازها في السنوات الماضية، مبينة في هذا السياق مدى الحاجات الفورية لتعزيز حيز السياسة الاقتصادية بما يمكن من تقليص التداعيات والآثار السالبة لهذه الارتفاعات كما تبرز الحاجة في الأجل المتوسط والطويل إلى تبني سياسات تنموية مناسبة وتعزيز السياسات الاقتصادية.

وصية

وأوصت الهيئة بتبني إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات لتطوير هياكل الإنتاج والدخول في الصناعات عالية التكنولوجيا والبرمجيات والبحث في زيادة حجم الصادرات التي لها ميزة نسبية وتنافسية كصناعة الملابس الجاهزة وزيادة القدرات التنافسية في كل مواقع الإنتاج العام والخاص من خلال التركيز على النجاح في مثلث الاستثمار والإنتاج والتصدير وإحداث مؤسسة لضمان الصادرات وبنك لتمويل الصادرات، فلا تنمية من دون تصدير فهو المورد الأساسي للقطع الأجنبي الذي نحتاج إليه لتمويل مستوردتانا ومشاريعنا التنموية ويعتبر محور العمل الاقتصادي، وأن تناقص كميات النفط المصدرة يتطلب دعماً وتطويراً للصادرات الصناعية في سورية من خلال منح حوافز إضافية للصادرات الصناعية ودعم صادرات الصناعات الزراعية وخاصة المنتجات ذات الطبيعة العضوية، وتفعيل دور الرقابة على الصادرات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المصدرين المخالفين الذين يسيئون إلى سمعة الصادرات السورية في الخارج، وإنشاء نظام النافذة الواحدة وتطبيقه لتسهيل التجارة الخارجية في سورية واستخدام المبادئ التوجيهية.